التعليم العام في لبنان ضحية غياب مزمن للتخطيط التربوي

بقلم د.محسن جواد(مفتش تربوي سابق)

لم نشهد منذ عقود سبعة وصول وزير للتربية حاملًا مشروعًا متكاملًا لتعديل مناهج التعليم بما يتلاءم مع التطور المعاصر في العالم. يستثنى من ذلك الوزير مخايل الظاهر، الذي أطلق في العام 1994 خطة النهوض التربوي، متضمّنة تعديلًا شاملًا لمناهج التعليم العام. وقد نتج عنها تجديد الكتب المدرسية لجميع حلقات التعليم، من رياض الأطفال حتى نهاية المرحلة الثانوية. وقد وضعت هذه الكتب قيد الاستعمال اعتبارًا من 1997 بموجب المرسوم 10225. ويمكننا في هذه المقالة إطلاق بعض الأفكار لتطوير التعليم. وحيث إن من المسلّم به أن المعلّم هو أساس نجاح التعليم، ينبغي توجيه الجهود نحو الإعداد السّليم للمعلّم.

إعدادُ المعلمين أولويةٌ ملحَّة، لا تحتمل التأجيل، في كل مسعى لإصلاح الخلل الخطير في البناء التعليمي والتربوي والاجتماعي في لبنان. وهذه مسؤوليةُ الحريصين على مستقبل هذا الوطن.

في لبنان حالياً رأيان حول إعداد المعلمين، واحدٌ يدعو إلى الإعداد في كلية التربية، والآخر في دُور المعلمين.

أولاً: الإعداد في كلية التربية: يستند إلى القانون 2001/344 الذي لم يطبَّق حتى تاريخه. ونحن نرى أن الإعداد في كلية التربية أمرٌ متعذر، لأسباب، منها الكلفة العالية، سواءٌ أكان الإعداد مركزياً في العاصمة، أو عبر تفريع هذه الكلية إلى المحافظات. وسبب ارتفاع الكلفة الاضطرارُ إلى إنشاء فروع لكلية التربية في المناطق، وقيامُ أساتذة جامعيين بالتدريس. ومعلومٌ أن سياسة السلطة تقفُ ضد أيّ مشروعٍ ذي كلفة عالية، وخاصةً إذا كان يؤدي إلى إنماء في المناطق، ينعش الطبقة النامية.

ثانياً: الإعداد في دُور المعلمين: يستند إلى أن مهمة الإعداد هي أصلاً منوطةٌ بالمركز التربوي للبحوث والإنماء. وللخروج من أَسْرِ النصوص التي تشترط الإجازة للدخول في سلك التعليم، يمكن استصدارُ مرسوم يجعل الإعداد في دور المعلمين، لمدة **ثلاث سنوات**، لحاملي الشهادة الثانوية وما فوق، يتخرج الطالب بعدها حاملاً إجازة تعليمية. ويمكن تعديل تسمية دار المعلمين إلى كلية إعداد المعلمين. كلفةُ هذا المشروع غير عالية، وهي أقلُّ بكثير من مشروع التدريب المستمر المطبق حالياً، بعد أن ثبت أنه قليلُ الجدوى.

يقوم اقتراحنا إذاً على تفعيل دُور المعلمين، لأداء مهمة الإعداد، ويتولى أساتذةٌ ثانويون رسميون التدريسَ فيها، على غرار المعاهد الفنية المنتشرة في المناطق، حيث يقوم أساتذة مهنيون بالتدريس، ويخرِّجون أساتذة يحملون إجازة مهنية LT.

ثالثاً: إن إصلاح الواقع التربوي التعليمي يتطلب ورشةَ عملٍ مفتوحةً ودائمة، تشارك فيها كلُّ الطاقات المؤهلة، سواء على مستوى الخبرة أو على مستوى القرار.

الأسباب الموجبة:

1- من أهم عوامل الاستقرار في المجتمع، سلامةُ الوضع التعليمي، الذي يؤمِّن نشأةً تعليمية سليمة للأجيال؛ وهذا الاستقرار يمثِّل شبكةَ أمانٍ، تحمي المجتمع من الاضطراب.

2- يحرَصُ التخطيط الإنمائي للمجتمعات، على إعداد المعلمين إعداداً جيداً. لكن السلطة التربوية في لبنان ألغت هذا الإعداد، فنشأ اضطراب واضح في الوضع التعليمي لدى بيئات ذوي الدخل الضعيف، وهذه تتوزع في مناطق الجنوب والبقاع الشمالي، وفي عكار. ولقد شكَّل إقفال دور المعلمين ضربةً كبيرةً لجهود الإصلاح في واقعنا التربوي.

3- إن الجمهور الأوسع في المناطق، هو من فئات ترهقها كلفة التعليم الخاص، ولا تستطيعُ المدارسُ الخاصة التابعةُ للمؤسسات، استيعابَ جمهورها الواسع. لذلك فإن دعم التعليم الرسمي يؤمِّن

تعليماً مقبولاً لهذا الجمهور، تدفع الدولة كلفته. ومن البديهي أن العمل على إنجاح التعليم الرسمي، يحقق فائدةً كبرى للفئات المحرومة، بحيث تستفيد من خزينة الدولة في تغطية نفقات التعليم.

4–كانت دورُ المعلمين تمثلُ معبراً طبيعياً لأبناء الطبقة الفقيرة إلى الوظيفة الرسمية، ينجحون فيها بكفاءتهم. وإن إقفال الدور قد أقفل فرصةَ التوظيف أمام الكثير من الطلاب المجتهدين، وضرب عنصراً أساسياً مهمّاً من عناصر الأمان في المجتمع.

- أهم النصوص المرجعية ذات الصلة:

1– القانون رقم 57 تاريخ 2008/12/27. حول أصول التعيين في وظيفة مدرس.
2– المرسوم رقم 12322 تاريخ 2004/4/23. المتعلق بتطبيق القانون 442.
3– القانون رقم 442 تاريخ 2002/7/29. أصول التعيين في وظيفة مدرس.
4– القانون رقم 2001/344. إنصاف حمَلة الإجازة والكفاءة.